



ينظمان الملتقى العلمي الوطني حول

حوكمة المنظومة المالية بين متطلبات الامتثال الذكي ومخاطر تبييض الأموال

قراءة في فعالية التعديلات التشريعية لقانون 01-05 المعدل والمتمم

الأربعاء 09 و 10 ديسمبر 2026



الرئيسان الشرفيان للملتقى:

أ. جلاوي أمحمد

رئيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

أ. د دحية عبد الحفيظ

مدير المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

أستاذة محاضرة أ - المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

أستاذة محاضرة أ - المدرسة العليا للضمان الاجتماعي

أستاذة محاضرة أ - المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

أستاذة محاضرة أ - المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

د. لراس شفيقة

د. بودبزة جهيدة

د. ليلي محمد الحاج

د. جنادي ليدية

رئيسة الملتقى

نائبة رئيسة الملتقى

رئيسة اللجنة العلمية

رئيس اللجنة التنظيمية

تبنت الجزائر مطلع الألفية الثانية رؤية استراتيجية تقوم على تلازم مساري مكافحة الفساد وتبويض الأموال، حيث لم يعد تبويض الأموال مجرد جريمة تبعية، بل يمثل الرئة اللوجستية التي تنفس بها الجرائم المالية والفساد. ومن هنا تبرز أهمية القراءة المشتركة للقانونين 01-23 و 10-25 ككتلة تشريعية واحدة تعدّل القانون 05-01 وتكمله، وذلك من أجل فهم التوجه الحالي للدولة الجزائرية بخصوص تجفيف منابع المالية للجريمة وشلّ قدرة المجرمين على تدوير الأصول المنهوبة.

في هذا الإطار تمثل أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والنهج القائم على إدارة المخاطر، الترجمة العملية لهذا التوجه باعتبارها الدعائم والركائز الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة لتسيير الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة وضمان امتثال مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ إذ تعكس مدى التزام الدولة بمبادئ النزاهة والمساءلة وخدمة الصالح العام وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات بما يخدم أهداف التنمية الوطنية المستدامة. لهذا فإن هذه الأنظمة تكتسي أهمية محورية في الوقاية من الفساد، لاسيما الإداري، لما يترتب عنه من هدر للموارد المالية وإضعاف للأداء المؤسسي وتعطيل لعجلة التنمية، وهو ما يجعل وضع هذه الأنظمة وتفعيلها ضرورة عاجلة، تقتضي وضع تدابير وإجراءات استباقية وآليات فعالة للرقابة بما يتوافق مع المعايير الدولية في هذا المجال، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز المسؤولية والمساءلة.

في هذا الإطار، يبيّن المسار الإصلاحي التشريعي كيف انتقلت المنظومة القانونية الوطنية تدريجيًا من مقارنة الرقابة التقليدية والامتثال الشكلي القائم على المطابقة الورقية للنصوص ورّد الفعل اللاحق لوقوع الجريمة، نحو **الامتثال الذكي** المبني على اليقظة الاستباقية والوقائية وفق النهج القائم على المخاطر. هذا التحول الجوهري وضع المؤسسات المالية والمهن الحرة أمام مسؤولية تحليلية وتقييمية ذاتية وجعل من أنظمة اليقظة والشفافية الأدوات الأساسية للوقاية وليس مجرد إجراءات إدارية نمطية.

إن تبني النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach) يحول نظم اليقظة من مجرد إجراءات شكلية إلى آلية وقائية قادرة على رصد المخاطر والتعامل معها بصورة استباقية بما يحمي نزاهة النظام المالي ويوطد أركان الحوكمة المؤسسية في مواجهة الفساد وتبويض الأموال والجرائم المالية المرتبطة بهما.

وفي السياق ذاته، استحدث المشرع الجزائري إطارًا لتنظيم الأصول الافتراضية وسدّ بعض الفراغات التي أفرزتها التحولات الرقمية بما يعزز حماية النظام المالي والاقتصاد الوطني من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية (FinTech) وما قد تتيحه من قنوات جديدة لاستغلال النظام المالي في عمليات مشبوهة.

وتتجلى إحدى نتائج هذا المسار الإصلاحي في إخراج الجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI/FATF) في 19 جوان 2026 كانعكاس لما سبق الإعلان عنه من طرف الجهات المختصة بخصوص التقدم المحرز في مجال مكافحة تبويض الأموال وتعزيز الامتثال لمعايير الشفافية المالية الدولية.

في خضم هذه المستجدات، يطرح موضوع هذا الملتقى تساؤلات علمية جوهرية حول آليات تطوير قنوات التعاون مع مجموعة العمل المالي الإقليمية (MENAFATF) لاستدامة التقدم المحقق على المستوى الدولي، باعتبارها شريكًا إقليميًا في تقييم وتوجيه المنظومة المالية الوطنية ومرافقتها، من جهة، واستقراء، من جهة أخرى، حول سبل سد الثغرات القانونية والتنظيمية والتقنية التي قد يفرزها التطبيق الفعلي والميداني لهذه الإصلاحات لتحقيق الانتقال من مرحلة الامتثال النصي إلى مرحلة **الامتثال الذكي** **المستدام**، بما ينعكس إيجابًا على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير بيئة الأعمال وتوطيد الثقة في المنظومة المالية والمصرفية الوطنية.

إشكالية الملتقى

ما مدى نجاعة الآليات التشريعية المستحدثة (القانونان 01-23 و 10-25) في إرساء منظومة فعّالة واستباقية للوقاية من تبويض الأموال ومكافحته وتأمين السيادة المالية ضد مخاطر التكنولوجيا المالية (FinTech)؟ وكيف يسهم التطبيق الميداني والتعاون مع الهيئات الدولية (GAFI) في سد الثغرات التقنية لضمان بيئة استثمارية آمنة ومستدامة؟

محاور الملتقى

1 أنظمة الشفافية كآلية لإرساء قواعد الحوكمة

- الأحكام القانونية للشفافية والوقاية من الفساد وآليات إنفاذها على ضوء المواد 7 و8 و9 من القانون رقم 08-22 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها.
- دور أنظمة الشفافية في استكمال المنظومة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتكريس مبادئ الحوكمة.

2 التطور المفاهيمي والتشريعي للامتثال والوقاية

- تطور التأصيل القانوني لجريمة تبييض الأموال وفق معايير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF/GAFI) وعلاقتها بخروج الجزائر من القائمة الرمادية.
- عصنة مفهوم «الأموال» وفق التطورات التكنولوجية الدولية (المعيار رقم 15 لمجموعة GAFI ومعيار المحاسبة الدولية IFRS 15).
- فئات الخاضعين لالتزام الإخطار بالشبهة وإشكالية السر المهني.

3 الهندسة المؤسسية والآليات الرقابية

- طبيعة ومهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- طبيعة ومهام خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF)، ودورها في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تبييض الأموال.
- اللجنة الوطنية للتنسيق وتقييم المخاطر ودورها في إدارة ملف خروج الجزائر من «القائمة الرمادية» لمجموعة العمل المالي.
- تطبيق «النهج القائم على المخاطر» (RBA) وتحديد المستفيد الحقيقي.

4 آليات استدامة تحسن التصنيف المالي الدولي للجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

- دور التقييم المتبادل لمنظمة MENAFATF على فعالية المنظومة الوقائية والرقابية للقانون 01-05 المعدل والمتمم.
- الأثر الاقتصادي والمؤسسي للامتثال لمعايير MENAFATF على مناخ الاستثمار وحرية حركة رؤوس الأموال والمعاملات المصرفية عبر الحدود.
- حوكمة الموارد البشرية والوقاية الاستباقية كركيزة للامتثال الفعال.



أهداف الملتقى

- مناقشة أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد وفق القانون 08-22
- التأصيل القانوني لـ«استقلالية جريمة التبويض» لتعزيز الردع
- توضيح الالتزامات المهنية الجديدة للمؤسسات المالية والمهنة القانونية
- إبراز الدور الرقابي للسلطة العليا ولخلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF)
- بناء جسور التواصل بين الهيئات الرقابية والجامعة
- استشراف أثر الخروج من القائمة الرمادية على جاذبية الاستثمار وريادة الأعمال

صيغة الملتقى

ملتقى وطني بصيغة **هجينة**: حضورية وعن بعد، بمدخلات علمية متعددة التخصصات، مع ورشات عمل وحلقة نقاش بين خبراء وباحثين وأصحاب القرار المدعومين.

الفئات المستهدفة

- باحثون أكاديميون وقضاة
- مهنيون أحرار (محامون، محاسبون، مسيروون...)
- طلبة الدكتوراه وماستر الحوكمة ومكافحة الفساد
- الهيئات المكلفة بالرقابة والأطراف ذات الصلة

المواعيد المهمة

09 و10 ديسمبر
2026

انعقاد الملتقى الوطني

29 نوفمبر 2026

آخر أجل لإرسال عروض
PowerPoint

25 نوفمبر 2026

الإعلان عن قبول
المدخلات

18 نوفمبر 2026

آخر أجل لإرسال المدخلات
كاملة

05 أكتوبر 2026

إطلاق دعوة المشاركة

شروط المشاركة

- الالتزام بأحد المحاور، وأن يكون البحث أصيلاً لم يسبق نشره أو تقديمه في تظاهرة أخرى
- اللغات: العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية
- الملخص: 200 إلى 300 كلمة مع 5 كلمات مفتاحية
- المداخلة الكاملة: 12 إلى 20 صفحة بصيغة APA، مع تقييم علمي مزدوج مجهول الهوية
- تُنشر 3 مدخلات متميزة في مجلة السلطة العليا (نهاية ديسمبر 2026) والبقية في كتاب أعمال الملتقى

ترسل المدخلات الكاملة عبر البريد الإلكتروني

colloque,corr,ensm2026@gmail.com

اللجنة العلمية

أ.د. فروخي أمين

أ.د. أمقران مصطفى

د. جمال رميني

د. لعجوزي سميرة

د. قاضي عمر

أ.د. جميلة تومي

د. بودبزة جهيدة

د. ميسوم محمد شريف

د. محمد عزيزي ياسمين

أ. سليمان عمر فاروق

أ.د. حيمران محمد

د. رماش كمال

د. نبيلة عبيد

د. شكري معمر صارة

السيد داود آيت حجام

أ.د. زيروتي مسعود

د. لراس شفيقة

د. بلالي منير

د. فرواني ليندة أمال

السيد عبد الرحمن بوزيد

أ.د. لخضاري نسيم

السيد بن قرنان خالد

د. المكريطار لامية

د. ملود سيد علي

اللجنة التنظيمية

د. بوعمامة عبد الله

د. فرواني ليندة أمال

د. لعواس ليليا

د. إسلام لبصير

د. موساوي إلهام

السيد عبد اللطيف بن عيدة

د. بوزرواطة إلهام

د. ناصر لبني

د. عدنان خولة

د. بوكريطة نوال

د. شاهدي فوزي

د. محمادي نجلاء